وزارة المالية
Ministry of Finance

رؤية عُمان 2040
نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

2021
الميزانية العامة للدولة

أداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م

(الحساب الختامي)

"كما إننا سنحرص على توجيه مواردنا المالية التوجيه الأمثل بما يضمن خفض المديونية وزيادة الدخل، وسنوجه الحكومة بكافة قطاعاتها لانتهاج إدارة كفؤة وفاعلة تضع تحقيق التوازن المالي وتعزيز التنويع الاقتصادي واستدامة الاقتصاد الوطني في أعلى سلم أولوياتها"

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق
سلطـان عُمـان

فهرس المحتويات

المقدمة	04
كلمة الوزارة	05
مصطلحات ومفاهيم	07
الملخص التنفيذي	09
المؤشرات الاقتصادية المحلية	11
ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2021م	15
نظرة عامة حول الأداء المالي لعام 2021م	17
تفاصيل الأداء المالي لعام 2021م (الحساب الختامي)	18
• الإيـرادات العامـة	18
• الإنفـاق العـــام	23
• العجـــز	27
• وسائـــل التمويـــل	28
• الدين العام	28

المقدمة

تصدر وزارة المالية دليل أداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م (الحساب الختامي) وذلك انطلاقًا من مبدأ تعزيز شفافية نشر المعلومات والبيانات المالية. حيث يعكس الحساب الختامي الوضع المالي الفعلي للدولة للسنة المالية المنتهية، مما يسهم في قياس مدى الفاعلية والالتزام بما تم التخطيط له خلال تلك السنة المالية وبالتالي بناء ميزانية ملائمة للسنة المالية المقبلة مما يحسن من عمليات التخطيط الاقتصادي والمالي للدولة.

ويستعرض دليل أداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م مؤشرات الأداء المالي للميزانية وبعض المؤشرات الاقتصادية، والاختلافات بين التقديرات المعتمدة للإيرادات والإنفاق والعجز ووسائل التمويل في التقديرات المعتمدة للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م والأداء الفعلي بنهاية عام 2021م.

ويمر إعداد الحساب الختامي للدولة بعدة مراحل وذلك وفقاً للمرسوم السلطاني رقم 98/47 بإصدار القانون المالي، وتتمثل هذه المراحل في:

- **تصدر وزارة المالية منشوراً لكافة الوزارات والوحدات الحكومية بإعداد حساباتها الختامية.**
- **تقدم كافة الوزارات والوحدات الحكومية حساباتها الختامية إلى وزارة المالية.**
- **تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية.**
- **فحص جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة للحساب الختامي.**
- **تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة في صورته النهائية ورفعه إلى مجلس الوزراء.**
- **رفع الحساب الختامي للدولة إلى المقام السامي بعد الأخذ بكافة الملاحظات.**
- **إصدار قرار وزاري بنشر الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية.**

كلمة الوزارة

استطاعت المتغيرات المفاجئة التي أصابت العالم خلال العامين الماضيين أن تُعيد رسم الخريطة الاقتصادية، وسعت الدول إلى محاولة التغلب على الظروف المالية التي تمر بها بإعادة هيكلة خططها المالية وبناء خطط سداد الدين، ومراجعة برامج الدعم المالي التي تقدمها لبعض القطاعات الخدمية، كما أوجدت بعضها بدائل جديدة لوسائل التمويل. وكغيرها، سارت سلطنة عُمان بخططها المالية نحو رفع الإيرادات، وتقليص العجز، وتخفيض حجم الدين العام.

إلى جانب اتخاذ عدد من الاجراءات المالية لتحفيز الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص، وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها ما تم اعتماده في الإطار المالي ضمن الخطة التنموية الخمسية العاشرة عبر خطة التحفيز الاقتصادي المُعتمدة من قِبل مجلس الوزراء عام 2021م، والتي أتت بسلسلة إجراءات تعزز الأداء الاقتصادي وتساهم بجلب الاستثمارات عبر حوافز متعقلة بالضرائب والرسوم الخدمية، والتحفيزات المتعلقة ببيئة الأعمال والاستثمار، وسوق العمل والتشغيل، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الحوافز المصرفية.

وقد حققت الإجراءات الحكومية المُتخذة للتعافي الاقتصادي مؤشرات إيجابية في عدد من الجوانب المالية، حيث انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى (68%) مقارنة بنسبة (83%) وفقاً للخطة المُعتمدة للعام 2021م، كما عدلت وكالات التصنيف الائتمانية نظرتها المستقبلية خلال العام 2021م إلى مستقرة وإيجابية. إضافة لذلك، استطاعت سلطنة عمان سداد 418 مليون ريال عماني من المتأخرات المالية للسنوات الماضية، وسداد (2.1) مليار ريال عماني من المستحقات المالية لشركات القطاع الخاص حتى نهاية العام 2021م. كما بدأت السلطنة بالعمليات التشغيلية الفعلية لشركة تنمية طاقة عمان.

ومن جانب آخر، أُطلقت عدد من المبادرات التي تهدف إلى الحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الأفراد وظروفهم المعيشية، وتحقيق استقرار سوق العمل لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الوصول بالسلطنة نحو التوازن المالي. وتمثلت المبادرات في إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض بجانب تقديم التسهيلات المالية لها، وتمديد فترة صرف منفعة الأمان الوظيفي، وتوسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة الصفرية حتى (488) سلعة في عام 2021م ، وتحمل الحكومة ضريبة القيمة المضافة لخدمتي الكهرباء والماء

وقد استطاعت سلطنة عُمان بنهاية العام 2021م أن تحقق ارتفاعاً في إيراداتها الفعلية بنسبة (29.6%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة للعام نفسه. ومن جانب آخر، ارتفع الإنفاق المُعتمد مقارنة بتقديرات الميزانية بنسبة (14.1%)، وبالرغم من ذلك انخفض معدل العجز بنسبة (45.4%). كما استطاعت سلطنة عمان تسجيل انخفاض في التمويل المُحَصّل بنهاية عام 2021م بنسبة (27.6%) مما يشير ذلك إلى انخفاض حاجتها للتمويل.

سلطان بن سالم الحبسي
وزيــر الماليـــة

مصطلحات ومفاهيم

الميزانية العامة: برنامج مالي تُعده الحكومة سنوياً لتحقيق أهداف محددة؛ وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، ويعرض فيه توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة خلال السنة المالية القادمة.

الإيرادات: المبالغ التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الإيرادات الجارية: تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

الإيرادات الضريبية: هي الإيرادات المحصلة من ضرائب الدخل على الشركات، والضرائب الجمركية.

الإيرادات غير الضريبية: أرباح الاستثمارات الحكومية في الأسهم، وحصص راس المال، و فائض الهيئات العامة، و إيرادات خدمات مرافق الاتصالات والمطارات ورسوم الخدمات الحكومية، والغرامات.

الإيرادات الرأسمالية: هي الإيرادات المتحققة من بيع الأراضي الحكومية، بالإضافة إلى إيرادات بيع مساكن اجتماعية ومباني حكومية، والإيرادات المحصلة من قروض الإسكان الميسرة.

الاستردادات المالية: وهي استردادات أقساط وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة وغيرها داخل وخارج الدولة.

الإنفاق: كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

النفقات الرأسمالية: النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأموال والأصول الثابتة.

النفقات الجارية: النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.

النفقات الإنمائية: النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.

فائض الميزانية: هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق.

عجز الميزانية: هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون حجم الإنفاق أعلى من معدل الإيرادات.

الدين العام: الأموال التي تقترضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة مثل السندات والصكوك.

الحساب الختامي: بيان عن الإيرادات والنفقات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنصرمة.

أذونات الخزينة: أدوات مالية تستخدمها الحكومة لأغراض الاقتراض قصير الأجل.

التصنيف الائتماني: تقييم تجريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملائتها المالية.

الاحتياطيات المالية: مجموع الأموال الناتجة من فائض الميزانية خلال السنوات إلى جانب الأرباح من استثمار تلك الأموال.

الملخص التنفيذي

يضم الحساب الختامي للدولة بيانًا تفصيليًا عن الأداء الفعلي للإيرادات والإنفاق والعجز ووسائل التمويل عن السنة المالية المنتهية مقارنة بالتقديرات المعتمدة في عام 2021م. حيث سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2021م ارتفاعاً في الإيرادات الفعلية بنسبة (29.6%) والذي بلغ (11,195) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (8,640) مليون ريال عماني، ويأتي ذلك مدفوعاً بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام 2021م. حيث بلغ متوسط السعر الفعلي المحقق للبرميل خلال السنة نحو (61) واحد وستون دولار أمريكي في حين بلغ معدل الإنتاج الفعلي للنفط (966) ألف برميل يومياً.

كما شهد حجم الإنفاق العام الفعلي بنهاية عام 2021م ارتفاعاً مسجلاً (12,418) مليون ريال عماني، أي بنسبة ارتفاع بلغت (14.1%) عن حجم الإنفاق المعتمد في الميزانية بنحو (10,880) مليون ريال عماني وذلك نتيجة الاستمرار في سداد مصروفات إنتاج النفط والغاز حتى أغسطس 2021م، وعلى الرغم من ارتفاع المصروفات الفعلية مقارنة بتقديرات المصروفات المعتمدة فقد انخفض العجز الفعلي بين الإيرادات والإنفاق لعام 2021م إلى (1,223) مليون ريال عماني أي بنسبة انخفاض بلغت (45.4%) مقارنة بالعجز المقدر في بداية العام والبالغ (2,240) مليون ريال عماني، ويعزى ذلك لارتفاع الإيرادات النفطية المحققة.

من جانب آخر، بلغ إجمالي التمويل المحصل بنهاية عام 2021م (1,621) مليون ريال عماني مسجلاً انخفاضاً بنسبة (27.6%) مقارنة بما هو مقدر في الميزانية المعتمدة.

(مليون ريال عُماني)

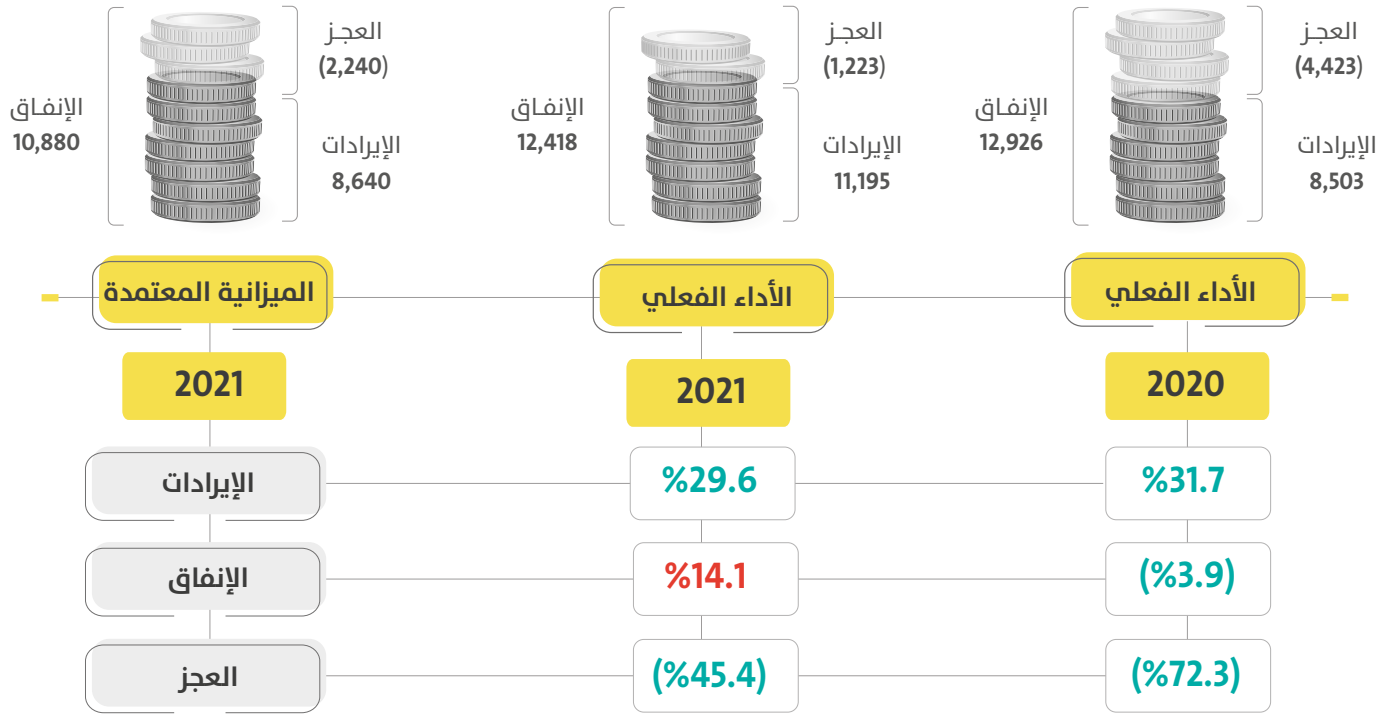

المؤشرات الاقتصادية المحلية

المؤشرات الاقتصادية المحلية

الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسلطنة عُمان ارتفاعًا نسبته (3%) بنهاية ديسمبر 2021م إذ بلغ (34,667.3) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (33,673.4) مليون ريال عماني بنهاية ديسمبر 2020م.

- **الأنشطة النفطية**

ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو (4.1%) مسجلة ما قيمته (11,327) مليون ريال عماني في نهاية عام 2021م مقارنة بتسجيل (10,884) مليون ريال عماني في الفترة نفسها من عام 2020م.

- **الأنشطة غير النفطية**

ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية عام 2021م بنسبة (2.2%) مسجلة نحو (24,384) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (23,848) مليون ريال عماني بنهاية ديسمبر من عام 2020م.

التصنيف الائتماني

عدلت وكالات التصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان خلال عام 2021م إلى مستقرة وإيجابية؛ وتعود هذه التعديلات إلى السياسات والإجراءات التي اتخذتها سلطنة عُمان لمعالجة التحديات الاقتصادية والصحية، بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذتها في إطار تنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى من أجل تحسين الأداء المالي واستدامته، بالإضافة إلى تحسّن أسعار النفط وتراجع حدة جائحة "كوفيد - 19".

BB-

FitchRatings

وكالة فيتش

رفعت وكالة "فيتش" نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من سلبية إلى مستقرة في تقريرها الصادر في ديسمبر 2021م مع الإبقاء على تقييم السلطنة الائتماني عند (BB-).

Ba3

MOODY'S

وكالة موديز

رفعت وكالة "موديز" نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان في تقريرها الصادر في أكتوبر 2021م من سلبية إلى مستقرة مع التأكيد على التصنيف الائتماني عند (Ba3).

* B+

S&P Global Ratings

وكالة ستاندرد آند بورز

وعدّلت وكالة "ستاندرد آند بورز" في تقريرها الصادر في أكتوبر 2021م نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية مع التأكيد على التصنيف الائتماني عند (B+).

*** رفعت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف سلطنة عمان إلى (BB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة في إبريل 2022م**

خطة التحفيز الاقتصادي

هدفت خطة التحفيز الاقتصادي التي اعتمدها مجلس الوزراء في 9 مارس 2021م إلى دعم الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تداعيات جائحة "كوفيد- 19" على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإجراءات والمبادرات التحفيزية لدعم جهود التعافي الاقتصادي، وتعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية، وجلب الاستثمارات الأجنبية. وقد ارتكزت خطة التحفيز الاقتصادي على ستة محاور رئيسة تمثلت في:

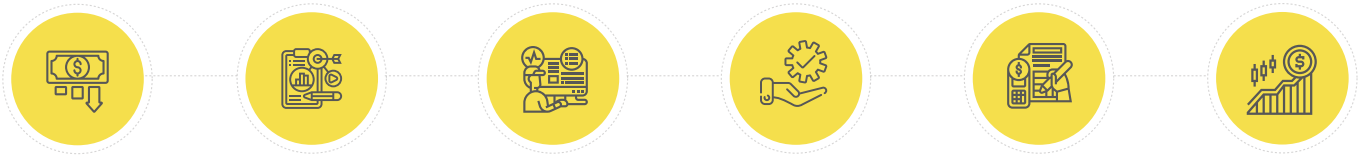

مبادرات الحماية الاجتماعية

أُطلقت "مبادرات الحماية الاجتماعية" في 8 أبريل 2021م، وهدفت المبادرة إلى الحد من الآثار الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتخفيف الأثر المباشر للإجراءات المتخذة في جانب تعزيز كفاءة المالية العامة على المواطنين.

وتضمنت المبادرات توجيهات هدفت إلى تعزيز استقرار سوق العمل؛ لضمان مساهمة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية المتوازنة وفقا للأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040 ومنها:

- **تقديم الدعم والتسهيلات المالية، وإعفاء من القروض لبعض فئات المجتمع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **تمديد مدة صرف منفعة الأمان الوظيفي.**
- **توسيع قائمة السلع الغذائية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بمعدل (0%) إلى (488) سلعة.**
- **تحمل الحكومة لتكلفة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على خدمتي الكهرباء والماء.**

إلى جانب اتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى والتي استهدفت دعم وتحفيز النمو الاقتصادي وحماية القطاع الخاص ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إسناد المناقصات الحكومية التي لا تزيد قيمتها عن (10) آلاف ريال عماني إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2021م

ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2021م

أصدر جلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظ الله ورعاه - في الأول من يناير لعام 2021م مرسوماً سلطانياً رقم (2021/2) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م وذلك وفقاً للأسس التالية:

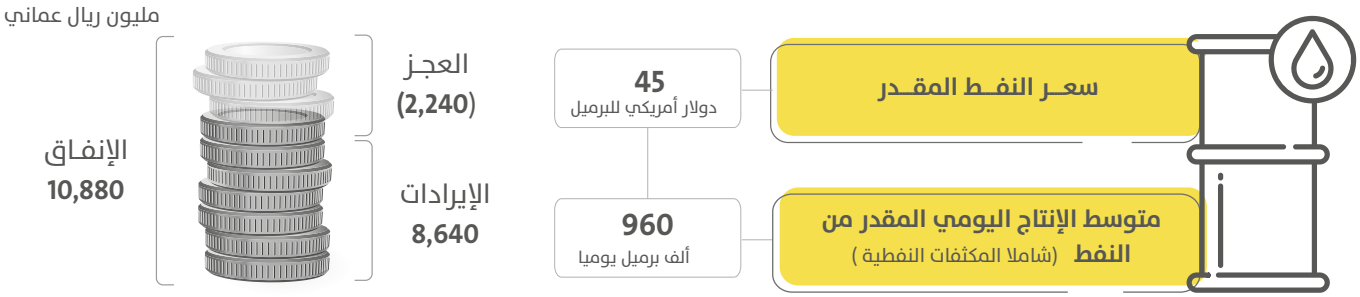

• الإيرادات

صافي الإيرادات النفطية المقدرة، والتي تشكل نسبة **(41%)** من إجمالي الإيرادات المعتمدة

مبيعات الغاز الطبيعي المقدرة، والتي تشكل نسبة **(22%)** من إجمالي الإيرادات المعتمدة

الإيرادات الجارية والرأسمالية والاستردادات، والتي تشكل نسبة **(37%)** من إجمالي الإيرادات المعتمدة

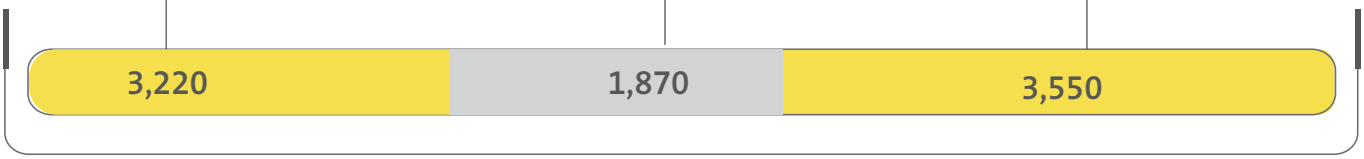

إجمالي الإيرادات العامة المقدرة 8,640

• الإنفاق

إجمالي الإنفاق العام المقدر

10,880

مليون ريال عماني

• العجز

العجز المقدر، والذي يشكل نسبة (26%) من إجمالي الإيرادات

2,240

مليون ريال عماني

• وسائل التمويل

600
السحب من الاحتياطيات

مليون ريال عماني

1,640
الاقتراض المحلي والخارجي

مليون ريال عماني

الأداء المالـــي لعـــام 2021م
(الحساب الختامي)

نظرة عامة حول الأداء المالي لعام 2021م

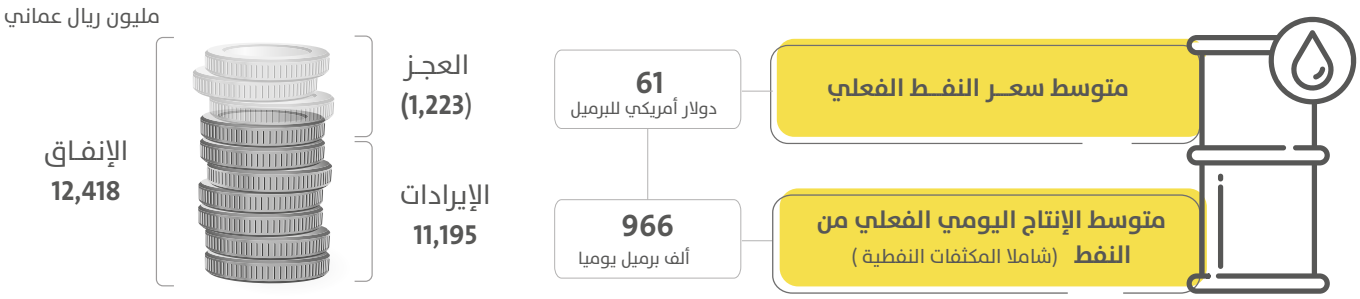

• الإيرادات

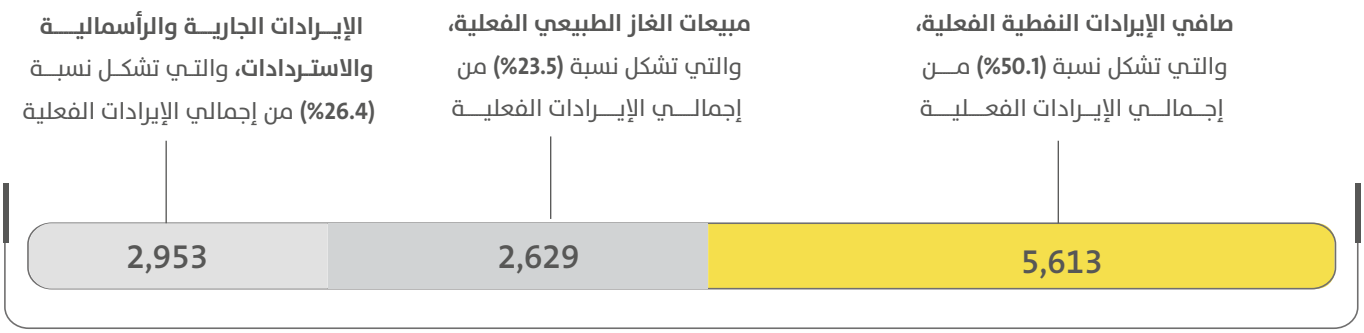

إجمالي الإيرادات العامة الفعلية 11,195

• الإنفاق

12,418
مليون ريال عماني

إجمالي الإنفاق العام الفعلي

• العجز

1,223
مليون ريال عماني

العجز الفعلي، والذي يشكل نسبة (11%) من إجمالي الإيرادات

• وسائل التمويل

400
السحب من الاحتياطيات
مليون ريال عماني

1221
الاقتراض المحلي والخارجي
مليون ريال عماني

تفاصيل الأداء المالي لعام 2021م (الحساب الختامي)

الإيرادات العامة

حققت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2021م ارتفاعاً في الإيرادات الفعلية بنسبة (29.6%) مسجلة (11,195) مليون ريال عماني مقارنة عن الميزانية المعتمدة بنحو (8,640) مليون ريال عماني، ويأتي ذلك مدفوعاً بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

(مليون ريال عُماني)

البيان	الأداء الفعلي لعام 2020م	الميزانية المعتمدة لعام 2021م	الأداء الفعلي لعام 2021م	نسبة التغير %
صافي إيرادات النفط	3,938	3,550	5,613	%58.1
إيرادات الغاز	1,860	1,870	2,629	%40.6
الإيرادات غير النفطية (الإيرادات الجارية والاسترادات الرأسمالية)	2,705	3,220	2,953	(%8.3)
الإجمـــالي	**8,503**	**8,640**	**11,195**	**%29.6**

سعر النفط والإنتاج

البيــان	الأداء الفعلي لعام2020م	الميزانية المعتمدة لعام 2021م	الأداء الفعلي لعام2021م	نسبة التغير %
متوسط سعر النفط الفعلي (دولار/ برميل)	48	45	61	%35.6
متوسط إنتاج النفط الفعلي (ألف برميل يومياً)	953	960	966	%0.6

بلغ متوسط السعر الفعلي المحقـق للبرميل خلال عام 2021م (61) دولار أمريكـي بارتفاع بلغ (16) دولار أمريكي للبرميل عن السعر المعتمد في الميزانيــة العامة للدولة والبالغ (45) دولار أمريكي، ويأتي ذلك مدفوعاً بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام 2021م.

من جانب آخر، ارتفع متوسط الإنتاج الفعلي للنفط إلى (966) ألف برميل يومياً مقارنة بمتوسط (960) ألف برميل يومياً في الميزانية المعتمدة وذلك بارتفاع قدره (6) آلاف برميل يومياً.

الإيرادات النفطية

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2021م ارتفاعاً في الإيرادات النفطية بنسبة (52.1%) مقارنة بالميزانية المعتمدة. حيث تمثل الإيرادات النفطية (73.6%) من إجمالي الإيرادات الفعلية المحققة بنهاية 2021م وذلك كالتالي:

- **صافي إيرادات النفط**

حقق صافي إيـرادات النفط الفعليـة خـلال عام 2021م ارتفاعاً بنسبة (58.1%) مسجلة (5,613) مليون ريال عماني وذلك بعد التحويل إلى صندوق الاحتياطي النفطي، مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (3,550) مليون ريال عماني.

- **إيرادات الغاز**

بلغت إيرادات الغاز المحصلة بنهاية عام 2021م (2,629) مليون ريال عماني محققة ارتفاعاً بنسبة (40.6%) عن تقديرات إيرادات الغاز في الميزانية المعتمدة والمقدرة بنحو (1,870) مليون ريال عماني؛ ويعزى سبب ارتفاع إيرادات الغاز إلى ارتفاع متوسط سعر بيع الغاز الطبيعي المسال من (3.53) دولار أمريكي للوحدة الحرارية البريطانية إلى (4.77) دولار أمريكي.

الإيرادات غير النفطية

انخفضت الإيرادات غير النفطية الفعلية بنهاية عام 2021م بنسبة (8.3%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة، إذ تمثل الإيرادات غير النفطية (26.4%) من إجمالي الإيرادات الفعلية المحققة بنهاية 2021م، وتتكون من إيرادات الضرائب على الشركات والمؤسسـات والضريبـة الجمركية والضرائب على السلع والخدمات وأرباح الاستثمارات الحكومية والرسوم التي تتحصلها الحكومة مقابل الخدمات التي تقدمهـا بالإضافة إلى قيمة استردادات القروض الحكومية والإيرادات الرأسمالية .

(مليون ريال عُماني)

البيان	الأداء الفعلي لعام 2020م	الميزانية المعتمدة لعام 2021م	الأداء الفعلي لعام 2021م	نسبة التغير %
إيرادات جاريـــة	2,087	3,000	2,874	(%4.2)
إيرادات رأسماليـة	133	200	49	(%75.5)
استردادات القروض	485	20	30	%50
الإجمـالـي	**2,705**	**3,220**	**2,953**	**(%8.3)**

وقد بلغت جملة الإيرادات غير النفطية المحصلة بنهاية عام 2021م (2,953) مليون ريال عماني منخفضة بنحو (267) مليون ريال عماني عن ما هو مقدر في الميزانية المعتمدة، وتعزى أسباب الانخفاض إلى:

تنفيذ خطة التحفيز الاقتصادي لمعالجة تبعات جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي تضمنت حوافز متعلقة بمراجعة الرسوم والضرائب وحوافز محسنة لبيئة الأعمال والاستثمار وتسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعديد من الحوافز المصرفية المقدمة من البنك المركزي العماني.

تراجع الأنشطة الاقتصادية والتجارية نتيجة لجائحة كوفيد -19.

انخفاض محصلة الرسوم والضرائب التي كان من المتوقع تحصيلها.

الإيرادات الجاريـة

انخفض إجمالي الإيرادات الجارية المحصلة بنهاية عام 2021م بنسبة (4.2%) لتسجل (2,874) مليون ريال عماني مقارنة عن الميزانية المعتمدة بنحو (3,000) مليون ريال عماني، إلا أن بعض بنود الإيرادات الجارية حققت ارتفاعاً مقارنة بالمعتمدة في الميزانية مثل ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات التي ارتفعت بنسبة (11.5%)، وأرباح الاستثمارات الحكومية بنسبة (4.1%).

إيرادات الضرائب والرسوم

سجلت إيرادات الضرائب والرسوم بنهاية عام 2021م انخفاضاً بنسبة (8%) لتسجل (1,492) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة والبالغة نحو (1,622) مليون ريال عماني، ويعزى ذلك إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني والذي نتج عنها إغلاقات متكررة وقيود على الحركة والسفر وحركة البضائع عبر الموانئ الدولية وغيرها من الإجراءات الاحترازية والتي أدت إلى انخفاض الأنشطة التجارية. إلى جانب ما أصدرته اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كوفيد-19 (3) حزم تحفيزية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتضمنت هذه الحزم على عدد من الإعفاءات و تخفيض الرسوم وترحيل بعض المستحقات وغيرها من الإجراءات التي أدت إلى خفض حصيلة الإيرادات المتوقعة والمخطط لها من الضرائب والرسوم.

ويظهر هذا الانخفاض بشكل واضح في الضريبة الجمركية التي انخفضت بنسبة (29.4%) مسجلة (187) مليون ريال عماني مقارنة عما هو معتمد في الميزانية المعتمدة بنحو (265) مليون ريال عماني، وانخفاض رسوم تراخيص خدمات الاتصالات بنسبة (46.4%) مسجلة (30) مليون ريال عماني، بالإضافة إلى انخفاض رسوم الفنادق والمرافق بنسبة (78.6%) لتسجل (6) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (28) مليون ريال عماني.

من جانب آخر، شهدت إيرادات ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات ارتفاعاً بنسبة (11.5%) لتسجل (446) مليون ريال عماني مقارنة عن ما هو معتمد في الميزانية بنحو (400) مليون ريال عماني؛ ويعود ذلك إلى تحسين كفاءة التحصيل لدى جهاز الضرائب.

إيرادات غير ضريبية

حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً بنهاية عام 2021م لتسجل (1,382) مليون ريال عماني وبنسبة ارتفاع بلغت (0.3%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة البالغه (1,378) مليون ريال عماني. ويعزى هذا الارتفاع نتيجة إلى ارتفاع أرباح الاستثمارات الحكومية بنسبة (4.1%) حيث تم تحصيل (833) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (800) مليون ريال عماني في الميزانية المعتمدة.

كما سجلت الإيرادات الأخرى ارتفاعاً لتبلغ (249) مليون ريال عماني وبنسبة ارتفاع بلغت (50.9%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (165) مليون ريال عماني.

(مليون ريال عُماني)

البيان	الأداء الفعلي لعام 2020م	الميزانية المعتمدة لعام 2021م	الفعلي لعام 2021م	نسبة التغير%
أ ـ إيرادات الضرائب والرسوم:				
ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	468.4	400	446	%11.5
رسوم تراخيص استقدام العمال غير العمانيين	166.2	230	222	(%3.5)
الضريبـــة الإنتقائيـة	72.0	113	103	(%8.8)
ضريبـة القيمة المضافة	0	300	301	%0.3
رخص محليـــة مختلفـة	17.4	21	13	(%38.1)
رسوم البلدية على الإيجـارات	35.8	43	27	(%37.2)
الضريبـــة الجمركيـــة	185.7	265	187	(%29.4)
رسوم المعاملات العقاريـة	51.5	54	50	(%7.4)
رســوم فنــادق ومرافـــق	13.8	28	6	(%78.6)
رسوم رخص وسائـــل النقـــل	69.7	63	68	%7.9
رسوم تراخيص خدمات الاتصالات	73.7	56	30	(%46.4)
إيرادات ضريبية أخـــرى	44.8	49	39	(%20.4)
جملة إيرادات الضرائب والرسوم	1,199.2	1,622	1,492	(%8)
ب ـ إيـــرادات غير الضريبية:				
إيـرادات بيع الميـاه	20.9	12	14	%16.7
إيرادات المطـارات والموانئ	41.7	81	37	(%54.3)
إيرادات خدمات مرافق الإتصالات	73.7	80	64	(%20)
عوائد الاستثمارات	237.5	800	833	%4.1
تعويضات وغرامات وجزاءات	123.9	123	98	(%20.3)
أتعاب إدارية مختلفة	50.1	72	67	(%6.9)
إيرادات طبيـة	15.1	45	20	(%55.6)
إيرادات أخرى	324.9	165	249	%50.9
جملة الإيرادات غير الضريبية	887.9	1,378	1,382	%0.3
الإجـمـالـي	2,087.1	3,000	2,874	(%4.2)

الإنفاق العام

سجل الإنفاق العام الفعلي للدولة بنهاية عام 2021م ارتفاعاً بنسبة (14.1%) ليسجل (12,418) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الإنفاق العام المعتمدة والبالغة (10,880) مليون ريال عماني؛ ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع المصروفات الاستثمارية بنسبة (32.6%)، والمساهمات والنفقات الأخرى بنسبة (9%)، والمصروفات الجارية بنسبة (4.2%)، إلى جانب استمرار الصرف حتى أغسطس 2021م على قطاع النفط والغاز والتي بلغت (780) مليون ريال عماني لحين الإنتهاء من الإجراءات التشغيلية لشركة تنمية طاقة عمان. وفيما يلي بنود الإنفاق:

(مليون ريال عُماني)

البيان	الإنفاق الفعلي لعام 2020م	الإنفاق المعتمد لعام 2021م	الإنفاق الفعلي لعام 2021م	نسبة التغير %
المصروفات الجارية	9,035	9,012	9,388	%4.2
المصرروفات الاستثمارية	1,125	908	1,204	%32.6
مصروفات قطاع النفط والغاز	1,761	-	780	-
المساهمات والنفقات الأخرى	1,005	960	1,046	%9
إجمالي الانفاق العام	**12,926**	**10,880**	**12,418**	**%14.1**

• المصروفات الجارية

سجلت المصروفات الجارية ارتفاعاً بنسبة (4.2%) لتبلغ (9,388) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (9,012) مليون ريال عماني. وفيما يلي بنود المصروفات الجارية:

(مليون ريال عُماني)

البيان	الإنفاق الفعلي لعام 2020م	الإنفاق المعتمد لعام 2021م	الإنفاق الفعلي لعام 2021م	نسبة التغير %
مصروفات الدفاع والأمن	2,835	2,965	2,785	(%6.1)
المصروفات الجارية للوزارات المدنية	4,581	4,067	4,416	%8.6
مصروفات شراء ونقل الغاز	727	780	1,133	%45.3
خدمة الدين العام	892	1,200	1,054	(%12.2)
إجمالي المصروفات الجارية	**9,035**	**9,012**	**9,388**	**%4.2**

- **مصروفات الدفاع والأمن**

بلغ الإنفاق الفعلي لوحدات الدفاع والأمن (2,785) مليون ريال عماني منخفضاً بنحو (6.1%) مقارنة بالميزانية المعتمدة.

- **المصروفات الجارية للوزارات المدنية**

بلغت المصروفات الجارية الفعلية للوزارات المدنية بنهاية عام 2021م (4,416) مليون ريال عماني مسجلة ارتفاعاً بنسبة (8.6%) عن تقديرات الميزانية المعتمدة، ويعزى ذلك إلى:

اعتماد وصرف مبالغ إضافية خلال السنة لمعالجة سداد المتأخرات الجارية عن سنوات سابقة والبالغة نحو (90) مليون ريال عماني.

تغطية المصروفات الحتمية والضرورية لبعض الوحدات الحكومية بنحو (263) مليون ريال عماني منها مصروفات اللوازم والإمدادات الطبية لوزارة الصحة والمصروفات المرتبطة بكوفيد-19 وسداد مستحقات نهاية الخدمة للموظفين المحالين للتقاعد.

(مليون ريال عُماني)

البيان	الإنفاق الفعلي لعام 2020م	الإنفاق المعتمد لعام 2021م	الإنفاق الفعلي لعام 2021م	نسبة التغير%
قطاع الخدمات العامة	552	462	519	%12.33
قطاع الأمن والنظام العام	139	106	131	%24
قطاع التعليم	1,810	1,367	1,693	%24
قطاع الطاقة والوقود	5	7	7	-
قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية	281	409	502	%22.7
قطاع الصحة	932	612	860	%40.5
قطاع الإسكان	430	276	301	%9.1
قطاع الثقافة والشؤون الدينية	228	157	190	%21
قطاع النقل والاتصالات	55	44	60	%36.4
قطاع الزراعة والثروة السمكية	65	52	60	%15.4
شؤون اقتصادية أخرى	84	68	93	%36.8
احتياطي مخصص	-	507	0	-
الإجمالي	**4,581**	**4,067**	**4,416**	**%8.6**

- **مصروفات قطاع النفط والغاز**

بلغ إجمالي مصروفات قطاعي النفط والغاز (780) مليون ريال عماني بنهاية عام 2021م، حيث عملت الحكومة على سداد جزء من مصروفات إنتاج النفط والغاز حتى أغسطس 2021م إلى أن بدأت شركة تنمية طاقة عمان أعمالها وأنشطتها.

- **مصروفات شراء ونقل الغاز**

بلغ إجمالي مصروفات شراء ونقل الغاز (1,133) مليون ريال عماني مسجلة ارتفاعاً بنسبة (45.3%) عن تقديرات الميزانية المعتمدة، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى البدء في شراء الغاز من شركة تنمية طاقة عمان في المربع رقم (6) نتيجة تغير منهجية شركة تنمية طاقة عمان.

- **خدمة الدين العام**

بلـغت كلفة خدمة الدين العام خـلال عام 2021م نحو (1,054) مليون ريال عماني، بانخفاض بلغ مقداره (146) مليون ريال عماني عن المعتمد في الميزانية، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاقتراض المحلي والخارجي إلى نحو (1,221) مليون ريال عماني مقارنة بـ (1,640) مليون ريال عماني مخطط له في الميزانية.

- **المصروفات الانمائية**

بلغ إجمالي المصروفات الفعلية للمشروعات الإنمائية للوزارات المدنية (1,192) مليون ريال عماني بنسبة ارتفاع (32.4%) مقارنة بالمخصصات المعتمدة في الميزانية بنحو (900) مليون ريال عماني، وتعود أبرز أسباب ذلك إلى:

اعتماد مبلغ (114) مليون ريال عماني لمعالجة متأخرات دعم قطاع المياه.

اعتماد (70) مليون ريال عماني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لتمويل مصروفات البعثات الدراسية.

اعتماد (15) مليون ريال عماني لمعالجة متأخرات مشاريع إنمائية أخرى.

ويشير البيان التالي إلى أن المصروفات الإنمائية لقطاع الهياكل الأساسية قد حاز على نسبة (33%) من إجمالي الإنفاق الإنمائي لارتباطه بقطاعات أساسية مثل الطرق والمطارات والموانئ، كما بلغ الصرف الفعلي على قطاع الهياكل الاجتماعية (30%)، وعلى قطاع الإنتاج الخدمي (32%) من جملة المصروفات الإنمائية، كالتالي:

القطاع	الفعـــلي لعام 2020م	الفعـــلي لعام 2021م
قطاع الهياكل الأساسية (الطرق + المطارات + الموانئ + الري وموارد المياه + تخطيط المدن وخدمات البلديات + الإدارة الحكومية + البيئة ومكافحة التلوث)	460	396
قطاع الإنتاج الخدمي (الإسكان + التجارة + الكهرباء + المياه + البريد والبرق والهاتف + السياحة)	274	376
قطاع الهياكل الاجتماعية (التعليم + التدريب المهني + الصحة + الإعلام والثقافة والشؤون الدينية + المراكز الاجتماعية + مراكز الشباب)	273	358
قطاع الإنتاج السلعي (النفط الخام +المعادن والمحاجر+ الزراعة + الأسماك+ الصناعة التحويلية)	65	62
الإجمـــالي	1,072	1,192

• المساهمات والنفقات الأخرى

بلغ الصرف الفعلي على بند المساهمات والنفقات الأخرى (1,046) مليون ريال عماني مسجلة ارتفاعاً بنسبة (8.9%) عن الميزانية المعتمدة بنحو (960) مليون ريال عماني. حيث تم توجيه الدعم لتغطية المساهمات في المؤسسات المحلية والإقليمية والدعم المخصص للقطاع الصناعـي وبنك الإسكان العماني ودعـم قطـــاع الكهربـــاء ودعم المنتجات النفطية وقطاع المياه ودعم الصرف الصحي ودعم قطاع النفايات وقطاعات أخرى، و الجدول التالي يوضح ذلك:

(مليون ريال عُماني)

البيان	المساهمات والنفقات الأخرى الفعـلية لعام 2020م	المساهمات والنفقات الأخرى المعتمـدة لعام 2021م	المساهمات والنفقات الأخرى الفعـلي لعام 2021م	نسبة التغير%
مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	73	10	7	(%30)
دعم فوائد القروض التنموية والسكنية	31	25	38	%52
مخصص سداد ديون	0	150	150	%0
دعم قطاع الكهرباء	725	500	556	%11.2
دعم السلع الغذائية الأساسية	2	0	0	%0
دعم المنتجات النفطية	23	35	39	%11.4
دعم قطاع المياه	0	90	95	%5.6
دعم قطاع الصرف الصحي	0	86	74	(%14)
دعم قطاع النفايات	0	64	79	%23.4
دعم قطاعات أخرى	0	0	7.6	-
الدعم التشغيلي للشركات الحكومية	151	0	0	%0
المصروفات الإنمائية للشركات الحكومية	45	0	0	%0
الإجمالي	**1,050**	**960**	**1,047**	**%9**

العجز

بلغ العجز الفعلي بنهاية عام 2021م (1,223) مليون ريال عماني مسجلاً انخفاضاً بنسبة (45.4%) عن العجز المقدر في الميزانية المعتمدة بنحو (2,240) مليون ريال عماني وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات النفطية.

وسائل التمويـــل

بلغ إجمالي التمويل الفعلي المحصل بنهاية عام 2021م (1,621) مليون ريال عماني مسجلاً انخفاضاً بنسبة (27.6%) مقارنة بما هو مقدر في الميزانية المعتمدة بنحو (2,240) مليون ريال عماني، وذلك نتيجة انخفاض العجز الفعلي عما هو مقدر في الميزانية مع تحسن أداء المالية العامة. من جانب آخر، سددت الحكومة القروض الخارجية والمحلية بمبلغ (1,729) مليون ريال عماني، وذلك وفق خطة السداد المعتمدة.

فيما يلي توضيح لوسائل التمويل:

(مليون ريال عُماني)

البيان	وسائل التمويل الفعلية لعام 2020م	وسائل التمويل المعتمدة لعام 2021م	وسائل التمويل الفعلية لعام 2021م	نسبة التغير %
القروض الخارجية:				
أ ـ اقتراض	1,666	2,730	2,550	(%6.7)
ب ـ سداد	443	1,782	1,629	(%8.6)
صـافي الاقـــتراض	1,223	948	921	(%2.9)
القروض المحليـة: *				
أ ـ اقتراض	1,369	900	400	(%55.6)
ب ـ سداد	630	208	100	(%51.9)
صـافي الاقـــتراض	739	692	300	(%56.6)
تمويل من الإحتياطات	500	600	400	(%33.33)
جملة وسائل التمويـل	2,462	2,240	1,621	(%27.6)

* لا يشمل قروض قصيرة الأجل (أذونات الخزينة)

الدين العـــام

بلغ إجمالي الدين العام حتى نهاية العام 2021م (20,774) مليون ريال عماني، بارتفاع مقداره (956) مليون ريال عماني، أي بنسبة (4.82%) مقارنة بنحو (19,818) ريال عماني المسجل في عام 2020م، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة إلى استمرار الفجوة بين الإيرادات والإنفاق العام.

MOF 2022 ©